إقالة وزارة النحاس

(٢٧ يناير سنة ١٩٥٢)

في نحو الساعة الحادية عشرة من مساء يوم الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ (غداة إعلان الأحكام العرفية) تسلم مصطفي النحاس في منزله كتاب إقالة وزارته موقعاً من الملك السابق فاروق، ومؤرخاً في نفس اليوم، وقد عبر فاروق فيه هذه المرة عن الإقالة بكلمة أخرى اخف منها لهجة، وهي (الإعفاء) واعرب في كتاب (الإعفاء) عن أسفه (لما أصيب به العاصمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر في الأرواح والأموال وسارت الأمور سيراً يدل على أن جهد الوزارة التي ترأسونها قد قصر في حفظ الأمن والنظام، لذلك رأينا إعفاءكم من منصبكم.))

وهكذا أعفيت وزارة الوفد بعد أن سلخت في الحكم عامين وبضعة أيام.

الفصل الثالث

وزارت الموظفين

علي ماهر – الهلالي – حسين سرى – الهلالى

من ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ إلي يوليه سنة ١٩٥٢ تعاقبت على البلاد وزارات من المستقلين يصح أن تسمي (وزارت الموظفين) فرؤساؤها لا علاقة لهم بالأحزاب، وكانوا أصلاً من كبار الموظفين، وأعضاؤها (في الجملة) من الموظفين لا من رجال السياسة.

هذه الوزارات قد فرضت على البلاد فرضاً، لأن البلاد كانت تريد وزراء لهم برامج سياسية معروفة، أو ماضي في الجهاد تعرف منه صلة صاحبه بميول الشعب وما ينشده من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية.

كان الشعب يريد وزراء تتجاوب آراؤهم ومناهجهم مع حاجات الشعب ومطالبه، لا موظفين كل ماضيهم أنهم كانوا ينفذون أوامر رؤسائهم، على اختلاف اتجاهاتهم، وعلى تناقضها في أغلب الشئون.

إن قيام وزارت من الموظفين معناه عودة الحكم المطلق في نوع من أنواعه. لأن هؤلاء الموظفين إذا تولوا الوزارة لا يجدون من أنفسهم الحرية في أن يناقشون رئيس الوزارة الذى اختارهم، فهم مع من كونهم قد صاروا وزراء، لا يزال طابعهم أنهم موظفون لدى رئيس الوزارة، يأتمرون بأوامره ويتحسسون اتجاهاته، فيسايرونها وينفذونها، وهذا النظام ينطوى على عودة الحكم المطلق كما أسلفنا، وفيه تحطيم للحياة السياسية في البلاد، لأن الحياة السياسية لا تنهض بوزارة من الموظفين، بل تنهض بوزارات تنبعث من الشعب ومن اتجاهاته العامة. ويساهم فيها الموظفون مشكورين، أما أن يكون الموظفون هم الذين تكون بأيديهم مصاير القضية الوطنية ومصاير البلاد، وخاصة في الظروف العصيبة التي كانت تمر بها، فهذا رجوع إلي الوراء، ونكسة في الحياة القومية، ودفع بالمواطنين عامة إلا الابتعاد عن الحياة السياسية لكي يصلوا إلي الوزارة، وبالتالي دعم للحكم المطلق في شكل من أشكاله.

حقاً أن الحياة السياسية تحتاج إلي إصلاح وتقويم، ولكنها لا تصلح ولا تقوم بإعدامها وتحطيمها.

ولو سارت الحياة السياسية على أساس قويم، لكان واجباً بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ أن تنتحي وزارة الوفد وأن تتولي الوزارة جبهة العارضة، لأن وزارة الوفد مسئولة بتقصيرها عن حريق القاهرة، وقد ثبت على الأقل إخفاقها وعجزها عن الاضطلاع بأعباء الحكم، وتسبب عن ذلك حريق القاهرة، فوجب إن تنتحي هي عن الحكم، ولكن فاروقاً كان حاقداً على المعارضة، ناقماً منها انها جابهته في أكتوبر سنة ١٩٥٠ بكتابها التاريخي الذى هاجمت فيه

سياسته وطالبته فيه بتطهير أداة الحكم. [٢٩] فهذا الحق الدفين جعل فاروقاً يركب رأسه ويتخطي المعارضة، وبذلك أوقع البلاد في فوضي وزارية، مما كان له أثره في تفاقم الحالة سوءاً.

إن (وزارة الموظفين) لا يمكن أن ينتظر منها إصلاح هذه الفوضي. وقد أبدت هذا الرأي تماماً في هذا الجزء الثالث من كتاب (في أعقاب الثورة)، وأوضحت كيف تداعي النظام الدستورى إذ تولي رياسة الوزارة على التعاقب من سنة ١٩٣٩ ثلاثة رؤساء ليسوا من الأحزاب البرلمانية.[٣٠]

وقلت إن الوزارة المحايدة أو الإدارية هي في ذاتها وزارة ضعيفة في تكوينها وفي أشخاص وزرائها، لأنهم (في الجملة) من كبار الموظفين السابقين الذين يشعرون بأن مهمتهم وقتية وأنهم في الغالب، قنطرة لكل غالب [٣١] والوزارة قبل كل شيء مهمة سياسية، وليست مهمة وظيفية تحمل في طبيعتها الأوضاع الوظائفية من حيث تبعية الموظف لرئيسه المباشر في عمله واتجاهه وتفكيره.

ولكن الملك السابق لمي كن يريد استقراراً للحياة السياسية ولا للأوضاع الدستورية السليمة. كان يريد وزارات تبعث بها ويقيمها ويسقطها كيفما يشاء ويهوى.

ولقد كانت هذه السياسة من البواعث على انحدار نظام الحكم في البلاد، ومن الأسباب التي أدت آخر الأمر إلي سقوط فاروق وسقوط عرشه وأسرته جميعاً.

وزارة على ماهر

(٢٧ يناير –أول مارس سنة ١٩٥٢)

عهد فاروق إلي علي ماهر تأليف الوزارة الجديدة– فألفاها في ساعة متأخرة من مساء يوم الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ على النحو الآتي:

علي ماهر للرآسة والخارجية والحربية والبحرية. صليب سامي للزارعة، عبد الخالق حسونة للمعارف، إبراهيم شوقي للصحة والشئون البلدية والقروية، محمد على غازى للعدل، محمد زكي عبد العال للمالية والاقتصاد، سعد اللبان للأوقاف. أحمد مرتضي المراغي للداخلية، إبراهيم

---

[٢٩] –راجع نص هذا الكتاب في الفصل الرابع (فاروق يمهد للثورة).

[٣٠] – كتابنا في أعقاب الثورة ج ٣ ص٦١ ، ٢٨٩ (طبعة سابقة).

[٣١] – كتابنا في أعقاب الثورة ج ٣ ص٦١ ، ٢٨٩ (طبعة سابقة).

عبد الوهاب للتجارة والصناعة والتموين، محمود حسن للشئون الاجتماعية، حامد سليمان للأشغال.

وكل هؤلاء الوزراء من الموظفين السابقين وممن لا علاقة لهم بالسياسة أو بالأحزاب السياسية، وليس لأحد منهم برنامج سياسي ما، وإنما روعي في اختيارهم صلاتهم الشخصية برئيس الوزارة، فجميعهم من ذوى الصلة به أو من أصدقائه المقربين، فيما عدا اثنين منهم (المراغي وزكي عبد المتعال) فقد فرضا عليه فرضاً من السراى.

ولقد تظاهر على ماهر أثناء تأليف الوزارة برغبته في أن يشترك فيها الأحزاب المعارضة للوفد، ولكنه لم يكن جاداً في إبداء هذه الرغبة، بل كانت صورة من تظاهره سنة ١٩٣٩ برغبته في إشراك الأحرار الدستوريين في وزارته التي ألفها في تلك السنة، مع وضع العقبات في سبيل استجابتهم إلي هذه الرغبة، مما أدى إلي عدم اشتراكهم في الوزارة.

وكذلك فعل في يناير سنة ١٩٥٢، فقد عرض على الأحزاب المعارضة للوفد أن يكون اشتراكها في وارته على أساس أن يجعل من رؤساء هذه الأحزاب وزارء دولة، ومعني ذلك أن يكونوا أقل شأناً وعمل من الموظفين الذين استوزرهم، وقد رأوا أن قبول هذا الوضع فيه غض من كرامتهم وكرامة أحزابهم، فاعتذروا، وحسناً فعلوا.

تعديلات في الوزارة

بالرغم من قصر المدة التي قضتها هذه الوزارة في الحكم (اربعة وثلاثين يوماً) فقد أجرى فيها على ماهر تعديلاً على النحو الآتي:

عبد الجليل العمرى للتجارة والصناعة والتموين، محمد على رشدى للشئون البلدية، محمد زهير جرانة للشئون القروية، ألفونس جريس للزراعة. ونقل صليب سامي إلي المواصلات. وجعل إبراهيم عبد الوهاب وزير دولة منتدباً برياسة مجلس الوزراء.

وزارة تهدئة

كانت هذه الوزارة في الجملة وزارة تهدئه، ففي عهدها توقف الكفاح في القنال، وانسحب الفدائيون، واعتقلت الحكومة كثيرن منهم في الإسماعيلية وبور سعيد والسويس والتل الكبير.

وعاد كثير من العمال المنسحبين إلي المعسكرات البريطانية، وسكتت الوزارة على هذه العودة.

واستؤنف أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية في مواني القنال، وعاد تموين معسكرات الإنجليز من مختلف أنحاء البلاد.

ولم يصدر تشريع عدم التعاون مع السلطات العسكرية البريطانية الذى وضعته وزارة الوفد، مع أنه كان في مرحلته الأخيرة، وتشريع إباحة حمل السلاح لجميع المواطنين.

سلفي العظيم

إن في دعوة على ماهر لجبهة الأحزاب المعارضة للوفد إلي الاشتراك في وزارته دليلاً ناهضاً على أنه هو نفسه كان معارضاً لسياسة الوفد، ولقد كانت هذه المعارضة تبدو منه في مجالسه وأحاديثه في عهد الوزارة الوفدية.

ومع ذلك بعد أن تولي الحكم إلي التحالف مع الوفد، وذهب في هذا التحالف إلي حد الإشادة بسياسة الوفد في الحكم، وقال في ذلك كلمته المشهورة. التي فاه بها في البرلمان: (إن سياستي ستكون استمراراً لسياسة سلفي العظيم). – يريد مصطفي النحاس.

فإذا كانت سياسته هي سياسة سلفة العظيم– كما يقول – ففيم إذن كانت إقالة وزارة الوفد وقبوله الحكم بعد إقالتها؟

فهو إذن يتحالف مع من كان يندد بسياستهم في الحكم.

ومن ناحية أخرى، فبالرغم من أن سياسته كانت سياسة تهدئة وعدول عن الكفاح في القنال، فإن الوفديين في البرلمان وكانوا الأغلبية قد أعطوه ثقتهم، وهذا يدل على أنهم ما كانوا مؤمنين بسياسة الكفاح، وإنما كانوا متورطين فيها دفاعاً عن مركزهم تجاه الشعب، لأن الشعب كان يريد الكفاح، ثم ها هم أولاء يعطون ثقتهم لوزارة جاءت لتهدئة الكفاح!

ولقد كانت هذه أول مرة يؤيد فيها البرلمان الوفدى وزارة جديدة جاءت في أعقاب إقالة الوزارة الوفدية.

كل هذا يدل على أن على ماهر كان يريد أن يبقي رئيساً للوزارة فحسب، وأن النواب والشيوخ الوفديين كانوا يريدون أن يقوا نواباً أو شيوخاً فحسب دون نظر إلي ما عدا ذلك وليس هذا وذاك من الاستقامة السياسية في شيء.

استمرار الوفد في التقرب إلي السراى

واستمر الوفد بعد إقالة وزارته يسير على مصانعه السراى والتملق لفاروق، فخالف تقاليده الماضية التي كانت يتبعها عند ما تقال وزارته أو تجبر على الاستقالة، فإنه كان يحتفظ بكرامته إزاء السراى، وكان يذهب أحياناً إلي حد مقاطعتها ومقاطعة الوزارة التي تخلفه في الحكم، أما في هذه المرة فإنه اتبع سياسة جديدة، وهي استمرار التقرب إلي السراى، وكانت هذه السياسة متفرعة عن سياسة وزارته الأخيرة(١٩٥٠- ١٩٥٢) وهي التقرب إلي السراى بمختلف الوسائل، كما أوضحنا ذلك في الجزء الثالث من كتاب (في أعقاب الثورة).

ويدخل في هذا السياق أن مجلس النواب (وكانت أغلبيته وفدية) قرر بعد إقالة وزارة الوفد أن يرفع إلي فاروق محضر الجلسة التي عقدها مساء السبت ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ والتي أبلغ فيها مولد الأمير أحمد فؤاد نجل فاروق، فكتب محضر الجلسة على صفحتين من ورق الغزال، بخط جميل، وغلف بغلاف فاخر من الجلد، وكتب عليه عنوان الجلسة بماء الذهب، وعليه غلاف آخر من الفضة مزين بتاج من الذهب وقدم هذا المحضر إلي كبير الأمناء.

قارن بين هذا التملق وبين الكتاب الذى قدمه المعارضون للوفد إلي الملك السابق في أكتوبر سنة ١٩٥٠، ونددوا فيه بسياسته، فقد كتبوه على ورق معتاد، وأرسلوه بطريق البريد.

ويدخل في السياق أيضاً أن وزير الأوقاف في عهد وزارة الوفد (حسين الجندى) رفع إلي الملك فاروق يوم ٥ مايو سنة ١٩٥٢، أى بعد إقالة الوزارة الوفدية بأكثر من ثلاثة أشهر، تقريراً في وضعه مع نقيب الأشراف وقتئذ (محمد الببلاوى) أثبتا فيه كذباً نسب فاروق إلي السلالة النبوية، وزعما أنه نسبه من جهة امه ينتهي إلي الإمام الحسين رضي الله عنه ابن السيدة فاطمة الزهراء، بنت سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم (بالشهرة والتواتر)!!

كان هذا التقريب مبنياً على الإفك والبهتان، ولم يقصد منه إلا التملق لفاروق، ولا يتصور العقل أن يصل التملق إلي هذا الحد من الاختلاف والتزوير.

ومن عجب أن يختلف نسب الملك فاروق إلي السلالة النبوية عن طريق والدته في الوقت الذى استفاضت فيه أنباء فساده ومغاراته النسائية وانغماسه في الشهوات ولعبه الميسر علناً في الأندية الليلية، ثم ما استفاض من مفاسد والدته نازلي في مصر والخارج، ومع ذلك

ينسبونه وينسبونها إلي السلالة النبوية! وأعجب من ذلك أن يعلن هذا النسب المختلق بعد أن يعلن هذا النسب المختلف بعد أن أصدر فاروق ذاته أمراً بتجريد والدته من اللقب الملكي، فهل من كانت غير جديرة باللقب الملكي، تصبح زوراً جديرة بالنسب النبوى؟ أفلا يستحون؟!

قضية الجلاء

إن كل الظروف لم تكن مواتية بعد حريق العاصمة لنزول بريطانيا عن موقفها وقتئذ من الجلاء، لأن هذا الحريق قد أضعف مؤقتاً مركز مصر في كفاحها، واتخذته بريطانيا ذريعة جديدة لمطلها وتسويقها في الاستجابة إلي مطالب مصر، على أن على ماهر سعي مع ذلك في استئناف المفاوضات لتحقيق أهداف البلاد، وفي مقدمتها الجلاء ووحدة الوادى، وقد حدد لبدء المباحثات التمهيدية مع السفير البريطاني (رالف ستيفنسون) ويم أول مارس سنة ١٩٥٢، وقد استقالت الوزارة في نفس اليوم، دون أن تحدث مباحثة أو مقابلة.

خفض الأسعار ومحاربة الغلاء

إن أهم عمل لوزارة على ماهر هو محاربتها للغلاء، فقد بذلت جهوداً موفقة في خفض اسعار الحاجات الأساسية، وتوفير المواد التموينية، فقررت:

١- خفض سعر السكر قرشين للأقة، وهما القرشان اللذان زادتهما الحكومة الوفد الي سعره، بحيث أصبح سعره كما كان قبل هذه الزيادة.

٢- إلغاء رسم الدمغة وقدره ثمانية قروش على الطلب الخاص بسكر الطواريء بحيث يعود إلي سعره الأصلي.

٣- زيادة مقررات السكر في البطاقات التي تقل عن خمس أقات بمقدار عشرين في المائة من قيمتها.

٤- تعميم البطاقات للأسر والأفراد بحيث تعطي لمن لم يكن لديهم بطاقات.

٥- تيسير استيراد السكر من الخارج بدون وسطاء.

٦- مضاعفته الإنتاج المحلي من المسلي الصناعي.

٧- زيادة مقرارت الزيت في البطاقات بمقدار عشرين في المائة.

٨- منع تصدير الأرز خلال موسم ذلك العام، ومنع تصدير الزيت والبذرة والكسب.

٩- تخفيض سعر الحلاوة الطحينية إلي ١٦ قرشاً في الجملة و ١٧ قرشاً في القطاعي بدلاً من ١٧ قرشاً و ١٨ قرشا، وذلك تبعاً لخفض السكر.

١٠- تخفيض سعر صفيحة الكيروسين (الغاز) ٤٥ مليماً وهي الزيادة التي أضيفت في عهد وزارة الوفد.

١١- تخفيض أسعار الأقمشة الشعبية.

وقد حمد المواطنون لهذه الوزارة جهودها في محاربة الغلاء.

عودة الأمن والنظام

وبذلت الوزارة جهداً مشكوراً في إعادة الأمن والنظام وتثبيته، وأعادت إلي البوليس نظامه بعد أن تفككت قوته في أواخر عهد وزارة الوفد.

وعملت على إصلاح ما دمره حريق القاهرة من مبان ومؤسسات ومنشآت، ليعود إلي العاصمة عمرانها وتقدمها، ففتحت اعتماداً أول بمبلغ خمسة ملايين جنيه لأصحاب المحلات والمنشآت التي دمرت الحريق لإعادة تعميرها.

وقد بلغت هذه التعويضات حتي مايو سنة ١٩٥٢ خمسة ملايين ونصف مليون جنيه.

وجففت قيود منع التجول تدريجياً.

وأعادت النظام إلي الجامعات ومعاهد العلم، وأعادت فتحها واستئناف الدراسة فيها.

استقالة على ماهر

(أول مارس سنة ١٩٥٢)

لم يكن مقدراً لهذه الوزارة أن تدوم طويلاً، فإن سياستها العامة لم تكن واضحة ولا مفهومة، فقد تولي على ماهر الحكم على أثر إقالة وزارة الوفد، وكان مفهوماً أنه جاء ليعالج الأخطاء التي اتسمت بها هذه الوزارة ويعمل على تطهير اداة الحكم من الفساد والمحسوبية والحزبية الجامحة التي أطاحت بنزاهة الحكم واستقامته.

ومع ذلك فقد بدا منه كأنه متحالف مع الوافديين، ظناً منه أنه يستطيع الاستمرار في الحكم إذا نال هو ثقتهم في البرلمان. وبوصفهم أصحاب الأغلبية فيه، ولم تكن مهمته هي الاستمرار في الحكم، بل تقويم المعوج من شئونه، ومن ثم بدا على سياسته الاضطراب والتناقض.

واستفحل هذا التناقض حتي أدى إلي تصدع الوزارة فاستقالتها.

ذلك أن مجلس الوزراء قرر في فبراير سنة ١٩٥٢ استصدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً، ووقعه الملك السابق فعلاً وأعيد إلي رئيس الوزارة لتنفيذه، ولكنه بدلاً من إعلانه وضعه في درج مكتبه، ولم يواجه به البرلمان بالرغم من نشره في الصحف، فلما اجتمع مجلس الوزارء يوم السبت أول مارس سنة ١٩٥٢ أثيرت هذه المسألة، فصرح على ماهر أنه لم يعد مقتض لتنفيذ مرسوم التأجيل، لأنه إنما استصدره لمناسبة معارضة بعض النواب الوفديين في اعتماد الخمسة الملايين جنيه التي قررتها الوزارة لمساعدة المحلات التي نكبت في حريق القاهرة، فلما انتهت المعارضة بإقرار الاعتماد رأى العدول عن تنفيذ مرسوم التأجيل، ووضع على ماهر بياناً بهذا المعني لنشره في الصحف.

فاعترض زكي عبد العال وزير المالية وأحمد مرتضي المراغي وزير الداخلية على هذا العدول، ووصفاه بأنه لا يتفق مع كرامة المجلس، وقدما استقالتهما من الوزارة.

وإزاء هذه الصدع أعرب الملك السابق عن رغبته في استقالة الوزارة، فقد على ماهر استقالته ظهر ذلك اليوم، وقبل على الفور، وكلف أحمد نجيب الهلالي في اليوم نفسه تأليف الوزارة الجديدة.

وزارة الهلالي

(أول مارس – ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢)

عهد الملك السابق إلي أحمد نجيب الهلالي في أول مارس سنة ١٩٥٢ تأليف الوزارة، فألفها على النحو الآتي:

أحمد نجيب الهلالي لرآسة. صليب سامي للتجارة والصناعة والتموين. طه السباعي للشئون البلدية والقروية. محمد كامل مرسي للعدل. محمد المفتي الجزائرلي للأوقاف. عبد الخالق حسونة للخارجية. محمد زكي عبد المتعال للمالية. احمد مرتضي المراغي للداخلية والحربية والبحرية. محمد رفعت للمعارف محمد فريد زعلوك وزير دولة الدعاية، طراف على للمواصلات، نجيب إبراهيم للأشغال، محمود غزالي للزراعة، راضي أبو سيف راضي للشئون الاجتماعية، والصحة.

وأربعة من أعضاء هذه الوزارة كانوا في وزارة على ماهر وهم:

صليب سامي، عبد الخالق حسونة، زكي عبد المتعال، أحمد مرتضي المراغي، وجميع أعضائها ليسوا من رجال السياسة، وليس لهم طابع سياسي ومعظمهم من الموظفين العاملين أو السابقين.

وكان الهلالي هو المرشح لرأسة الوزارة بعد حريق القاهرة، وقد عرضت عليه فعلا قبل أن تعرض على علي ماهر، فاعتذر وأشار باختيار على ماهر، فوقع عليه الاختيار وألف الوزارة السابقة التي تقدم الكلام عنها.

وبدأ من برنامج الهلالي أنه سيسعي إلي تحقيق أهداف البلاد في الجلاء ووحدة الوادى، وأنه إلي جانب ذلك سيعمل على إزالة العوائق والحوائل بإقرار الأمن وحسم الفساد وإقامة الحساب عليه وتطهير أداة الحكم وتقويم أعوجاجه.

قضية الجلاء

لم يوفق الهلالي في مسعاه في قضية الجلاء ولا في وحدة الوادى، وعندما بدأ مباحثاته مع السفير البريطاني (رالف ستيفنسون) لوضع أساس للمفاوضات طلب تصريحاً من الحكومة البريطانية بأن يكون الجلاء ووحدة الوادى أساساً للمفاوضات، فلم يظفر بأى وعد منها بذلك. وبدا على الحكومة البريطانية إصرارها السابق على موقفها قبل إلغاء المعاهدة وبعده.

تطهير أداة الحكم

ألفت هذه الوزارة عدة لجان قضائية تتولي التحقيق في الجرائم والمخالفات الإدارية التي وقعت أو تقع في الوزارات والمصالح العامة والهيئات التي للحكومة إشراف أو رقابة عليها، وشكلت كل لجنة من مستشار من مجلس الدولة أو محام عام رئيساً، ومستشاراً مساعد من مجلس الدولة او رئيس نسابة أو نائب من الدرجة الأولي أو نائب أول من مجلس الدولة، وموظف لا تقل درجته عن الدرجة الأولي عضوين، وجعلت مهمة هذه اللجان التحقيق في الوقائع التي تبلغ عنها وتنطوى على تصرفات تمس نزاهة الحكم.

وقد باشرت هذه اللجان تحقيقاتها، وكانت هذه التحقيقات أساساً لبعض حالات التطهير التي تمت في عهد الثورة.

إلغاء الاستثناءات

أسرفت وزارات الوفد المتعاقبة في الاستثناءات في ترقيات الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم.

فلما وليت وزارة أحمد ماهر الحكم في أكتوبر سنة ١٩٤٤ إبان الحرب العالمية الثانية اصدرت مرسوماً بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بإلغاء الاستثناءات في ترقيات الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم التي حدثت في الوزارة الوفدية السابقة (١٩٤٢ – ١٩٤٣).

وقد أخذنا على هذا المرسوم أنه لم يلغ الاستثناءات التي حدثت في عهد الوزارات السابقة على هذه الوزارة.[٣٢]

فلما عادت وزارة الوفد إلي الحكم سنة ١٩٥٠، عادت إلي سياستها التقليدية في الاستثناءات تغدقها على المحاسيب والأنصار، والأقارب والأصهار، ولم تكتف بالاستثناءات الجديدة، بل أمعنت في المحسوبية، وفأعادت الاستثناءات القديمة التي ألغتها وزارة أحمد ماهر، وكان هذا ولا ريب من اسباب اضطراب دولاب العمل في دواوين الحكومة، وسريان روح اليأس والسخط والتراخي في نفوس الموظفين عامة، إذ يرون أن لا عدل ولا مساواة في معاملتهم، فيضعف شعورهم بالواجب، ويقل إنتاجهم في العمل.

ولم تقنع وزارة الوفد سنة ١٩٥١ بإعداد الاستثناءات القديمة والإيغال في الاستثنائات الجديدة، بل زادت الطين بلة بأن منحت الموظفين الذين أعادت إليهم الاستثناءات فروق المرتبات عن المدة التي انقضت من يوم إلغاءها سنة ١٩٤٥ حتي إعادته في سنة ١٩٥٠، وقد بلغت هذه الفروق مائة ألف جنيه.[٣٣]

فلما وليت وزارة الهلالي الحكم، قررت إلغاء الاستثناءات، وعممت حكم الإلغام على ما وقع في عهد الوزارات الوفدية وغير الوفدية على السواء منذ أكتوبر سنة ١٩٤٤.[٣٤]

واستصدرت لذلك مرسوماً بقانون في أول أبريل سنة ١٩٥٢ يقضي إلغاء الترقيات والعلاوات والأقدميات الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين منذ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤،و إلغاء كل زيادة تجاوز خمسة عشر جنيهاً في الشهر في المعاشات الاستثنائية التي ربطت على أساس مرتب زيد بسبب ترقيات أو علاوات استثنائية أبطلت أو عدلت بالتطبيق لأحكام هذا المرسوم.

---

[٣٢] – كتابنا في أعقاب الثورة ج ٣ ص٤٨ (طبعة سنة ١٩٥١).

[٣٣] – و(٣) كتابنا في أعقاب الثورة ج ٣ ص٢٩٩ (طبعة سابقة).

[٣٤] – كانت الاستثناءات منذ سنة ١٩٤٢ ملغاة بمقتضي المرسوم بقانون الصادر في عهد وزارة أحمد ماهر.

ويقضي المرسوم بالنسبة للموظفين الذين ردت إليه فروق المرتبات وأعادت إليهم وزارة الوفد استثنائاتهم عن المدة التي انقضت من يوم إلغائها بإلزام برد هذه الفروق، وأن يكون تحصيلها باستقطاع ٢٥% من المرتب أو المعاش أو المكافأة.

استثناء من الإلغاء

واستثني المرسوم من حكم الإلغاء المعاشات الاستثنائية التي منحت للضباط في جميع الوزارات والمصالح وكذلك لورثتهم إذا كان الضابط قد اصيب أو استشهد في الحرب أو في أثناء الخدمة، واستثني أيضاً المعاشات الاستثنائية التي تقررت لاعتبارات قومية، فقرر أن لا تسرى عليها أحكام هذه المرسوم، أى بقاء هذه المعاشات الاستثنائية كما قررت.

وهو استثناء بالتنويه لأنه فيه تكريماً للضحايا والشهداء والمصابين في ميدان الجهاد القومي.

تأجيل البرلمان

كان أول عمل هذه الوزارة استصدار مرسوم بتأجيل البرلمان لمدة شهر تنتهي في ٢ أبريل سنة ١٩٥٢، وهذا المرسوم هو تجديد للمرسوم الذى صدر في عهد وزارة على ماهر ولم ينفذه.

وقد بادرها الوفد بإصدار قرار بعدم تأييدها وعدم الثقة بها داخل البرلمان وخارجه، وطالبها بإلغاء الأحكام العرفية.

ومما تجدر ملاحظته أن وزارة الوفد هي التي أعلنت الأحكام العرفية في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ كما تقدم بيانه، فالأحكام الغرفية تكون مقبوله إذا كانت وزارة الوفد في الحكم، ولا تكون مقبولة إذا تولت الحكم وزارة أخرى! وليس هذا من المنطق السديد في شيء.

حل مجلس النواب

واستصدرت الوزارة يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢ مرسوماً يحل مجلس النواب، وتحديد يوم ١٨ مايو لإجراء الانتخابات للمجلس الجديد، وأن يجتمع هذا المجلس يوم ٣١ مايو سنة ١٩٥٢.

وبما أن قانون الانتخابات كان يقضي بتقديم طلبات الترشيح في مدى عشرة أيام من تاريخ نشر المرسوم بحل مجلس النواب في الجريدة الرسمية، فقد فتح باب الترشيح ابتداءاً من يوم ٢٥ مارس.

وتبين من موقف الوزارة من حل مجلس النواب، سواء قبل صدور مرسوم الحل أو بعده، أنه لم يكن لها سياسة مرسومة في معالجة الموقف السياسي عامة. ولا في مواجهة أحداث هذا الموقف، ولا غرابة في ذلك، فإن هذا هو طابع (وزارات الموظفين) فقد كان الموقف السياسي وأحداثه ومفاجآته مما لا يمكن للموظفين تقديره وعلاجه ومن ثم ظهر الارتجال والتناقض في مسلك الوزارة بإزائه فتارة كانت تصرح بأن الانتخابات لا تجرى إلا بعد إلغاء الأحكام العرفية، ثم تعود وتصرح بأنها ستجرى في ظلها.

وطوراً تقرر تحديد مدة الترشيح لمجلس النواب بعشرة أيام، ثم تعود وتمدها عشرة أيام أخرى.

وآونة تحدد للانتخابات يوم ١٨ مايو سنة ١٩٥٢، ثم تعود وتقرر مد هذا الموعد لمدة غير معلومة.

ومرة يلمح أنصارها إلي أنها ستؤلف حزباً جديداً يجمع (الأخيار) من الأحزاب كافة وأن أولئك (الأخيار) سيدخلون الانتخابات الجديدة تحت لواء الحزب الجديد، ثم لا تلبث هذه الإشاعة أن تتلاشي فتكذب الوزارة هذا النبأ مبالغة منها في عدم التأثير في حرية الانتخابات! بل زادت وأعلنت أن رئيس الوزارة نفسه لن يرشح نفسه للانتخاب.

وصرح بعض الوزراء أن النية متجهة إلي تعديل قانون الانتخاب، ثم عدلت الوزارة وقتاً ما عن هذه الاتجاه.

كل هذه البلبلة قد أضعفت الجبهة الداخلية، وزلت مركز الوزارة، وصار شأتها شأن الوزارات الإدارية التي كانت في الغالب، قنطرة لكل غالب.

وبدا الفرق جلياً بين قوة وزارة أحمد ماهر سنة ١٩٤٤، وضعف وزارة الهلالي سنة ١٩٥٢، ففي عهد وزارة أحمد ماهر انكمش الوفدين أمام حزمة وعزمة حتي أنهم اجحموا عن دخول. الانتخابات في عهده سنة ١٩٤٥.

أما في عهد الوزارة الهلالي، فبمجرد أن تقرر حل مجلس النواب وفتح باب الترشيح، بادر الوفد إلي إعلان قوائم مرشيحه في الدوائر كافة. في حين انكمش خصومه كما انكمش أنصار الوزارة عن إعلان أسماء مرشحيهم، ولم يكن هذا وذاك عن ضعف من خصوم الوفد، إلا أن تخاذل الوزارة قد أضعف جبهتهم، بمقدار ما أدى إلي تقوية مركز الوفد.

تأجيل الانتخابات

وأنتهي الأمر بعد لأى وتشاور، وأخذ ورد، وشد وجذب، إلي تأجيل الانتخابات إلي اجل مسمي! وصدر مرسوم التأجيل في ١٢ أبريل سنة ١٩٥٢، ونص على وقف إجراءات الترشيح وسائر عمليات الانتخاب.

وكانت حجة الوزارة في هذا التأجيل أنها تلقت كثيراً من الشكاوى الخاصة بجداول القيد، وعدم ورود أسماء كثيرين من الناخبين فيها؛ ومن الشكاوى ما يرمي إلي فتح باب القيد في دفاتر الانتخبا، بحجة أن هذه الدفاتر قد وضعت في عهد وزارة الوفد الأخيرة، وأن النواب والشيوخ الوفدين كانوا يتدخلون في تحريرها، فيقيدون أسماء أنصارهم ويستبعدون أسماء خصومهم، وارتكنت الوزارة أبضاً على ماورد من الشكاوى عن توزيع الدوائر الانتخابي، والمطالبة بتعديلها، لما كان في الوضع القائم وقتئذ من تيسير سبيل النجاح لفريق دون فريق، وما اعتزمته أيضاً من تعديل قانون الانتخاب، فاجتمعت هذه الأسباب كلها، وجعلت الوزارة تؤجل الانتخابات لأجل غير مسمي، فازداد مركزها ضعفاً على ضعف.

وزاد في ضعفها أن الهلالي في مختلف المناسبات كان يضفي على فاروق من عبارات التقديس والتأليه ما زاده تعالياً وطغياناً.

ولا يصح عذراً للهلالي ما اعتاده في كتاباته من تنميق الكلمات، تسجيع العبارات، فغن هذا الأسلوب لا يصح أن يكون منزلقاً إلي تأليه الملك وإغرائه بالاستبداد والتمادى في غيه وطغيانه.

استقالة الهلالى

(٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢)

قدم الهلالي استقالته إلي الملك السابق يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢. ولم يبد في كتاب استقالته سبب ظاهرى لهذه الاستقالته، غير أن ملابساتها دلت على أنه شعر بأن الملك يريد تغيير الوزارة فحسب وكان لحاشية الملك دخل في خلق هذه العقبات، إذ كان فريق منهم يخشي

أن تمسهم حركة التطهير إذا اتسعت دائرته، فأدخلوا في روع الملك أن هذه الحركة قد تمتد إلي ذاته، فتغير الملك على الهلالي وشرع في تنحيته، وقد كان فاروق لا يطيق أن يرى وزارة تبقي مدة طويلة في الحكم. بل كان يميل إلي التغير والتبديل دون مقتض، بل لمجرد استمتاعه بالعبث بالوزارة و الوزارات.

وإذا أدرك الهلالي أن الملك راغب في إبداله، فقد قدم استقالته وأخذ الملك يلهو ويعبث بتأليف الوزارة الجديدة.

ومن مظاهر لهوه وعبثه، أنه كلف في وقت واحد اثنين لتأليف الوزارة الجديدة، وهما بيه الدين بركات، وحسين سرى، وأخذ كل منهما يجرى مشاوراته في تأليف الوزارة، دون أن يعلم أحدهما أو كلاهما أن الآخر مكلف أيضاً بتأليف الوزارة، وهذه أول مرة في تاريخ مصر، بل في تاريخ العالم، يكلف فيها اثنان معاً بأن يؤلف كل منهما الوزارة، وهو مظهر سافر لعدم الاستقرار، بل لانهيار نظام الحكم وانحلاله، ومن دلائل استهتار رئيس الدولة بكرامة البلاد وكرامة الحكم وكرامة الحكام.

وأخيراً وقع اختيار الملك على حسين سرى، وكان للسراى وحاشية الملك دخل في تغليبه على بهي الدين بركات، فإن إلياس اندراوس المستشار الاقتصادى لفاروق ومن خاصة رجاله المقربين، وكرم ثابت مستشاره الصحفي وصاحب الخطوة لديه، كانا من الساعين إلي ترجيح كفة حسين سرى، وقد كوفيء كريم ثابت على نجاح مسعاه بتقليده منصباً وزارياً في الوزارة الجديدة!

وزارة حسين سرى

(٢ – ٢٠ يوليه سنة ١٩٥٢)

تألفت وزارة حسين سرى يوم ٢ يوليه سنة ١٩٥٢ على النحو الآتي:

حسين سرى للرئاسة والخارجية والحربية والبحرية، محمد هاشم للداخلية، محمد على راتب للشئون البلدية، والقروية، نجيب إبراهيم للأشغال والمالية، محمد سامي مازن للمعارف، كريم ثابت وزير دولة، الدكتور سيد عبد الواحد للمواصلات، الدكتور أحمد زكي للشئون الاجتماعية، الدكتور محمد على الكيلاني للزراعة، حسين كامل الغمراوى للتموين، الدكتور عبد المعطي خيال للتجارة والصناعة، الدكتور محمد صلاح الدين للصحة، على بدوى للعدل، الشيخ أحمد فرج السنهورى للأوقاف.

وكان من علامات انحدار المنصب الوزارى دخول كريم ثابت في هذه الوزارة، فقد كان تعيينه وزيراً إرضاءاً لرغبة الملك في أن يكون صفيه وخدينه، وملازمه في لهوه ومجونه، وزيراً من وزراء الدولة، وقد طلب غير مرة من غير واحد من رؤسائ الوزارات إدخاله في وزارتهم فرفضوا، فكيف قبل حسين سرى ما رفضته سواه؟

ولم يتسع الوقت لهذه الوزارة لتكوين رأيها واتجاهاتها في المسائل العامة التي كانت تشغل الرأي العام، لأنها لم تبق في الحكم سوى تسعة عشر يوماً.

ولقد ظهر الخلاف بينها وبين الملك حين تحرجت أزمة نادى ضباط الجيش، إذ أصدرت إدارة القوات المسلحة أمراً بحل مجلس إدارته وغلق النادى، بعد أن أخفقت في تنحية أعضاء هذا المجلس وحملهم علي الاستقالة، وأراد حسين سرى تهدئة الموقف، فعرض على الملك إسناد وزارة الحربية إلي اللواء محمد تجيب، رئيس النادى، ليكون ذلك إرضاء لضباط الجيش وتهدئة لثائرتهم، وكان حسين سرى قد رشه لهذا المنصب عند تأليف وزارته، ولكن الملك رفض هذا الترشيح، فتولي هو وزارة الحربية، ولما اشتدت أزمة نادى الضباط عاد يرشحه لهذه الوزارة فرفض الملك طلبه.

وإزاء اشتداد الخلاف بين الوزارة والسراى في شأن أزمة الجيش قدم حسين سرى استقالته يوم ٢٠ يوليه ١٩٥٢، وهي استقالة مشرفة لحسين سرى ووزارته، إذ لم يقبل الخضوع لرغبات الملك في إذلال الجيش وضباطه الأحرار، وقد قبل الملك استقالته في ٢٢ يوليه ١٩٥٢.

وزارة الهلالي الثانية

(٢٢ يوليه – ٢٣ يوليه ١٩٥٢)

عاد فاروق وعهد إلي أحمد نجيب الهلالي في ٢٢يوليه سنة ١٩٥٢، وتأليف الوزارة من جديد فقبل الهلالي هذه المهمة في نفس اليوم، وألف وزارته الثاني (التي لم تدم إلا بضع ساعات) على النحو الأتي:

أحمد نجيب الهلالي للرآسة، طه السباعي للتموين، محمد كامل مرسي للعدل، محمد المفتي الجزائرلي للأوقاف، عبد الخالق حسونة للخارجية، محمد زكي عبد المتعال للمالية، أحمد مرتضي المراغي للداخلية، محمد رفعت للمعارف، محمد فريد زعلوك للتجارة والصناعنة، طراف على للمواصلات، راضي أبو سيف راضي للشئون الاجتماعية، إسماعيل شيرين للحربية والبحرية، حسن كامل الشيشيني للزراعة، يوسف سعد للأشغال. مربيت غالي للشئون البلدية والقروية، الدكتور سيد شكرى للصحة.

وهي نفس وزارته الأولي مع تعديل يسير، إذا استبعد بعض أعضائها وأضاف وزارءا جدد هم: إسماعيل شيرين زوج الأميرة فوزية، حسن كامل الشيشيني، يوسف سعد، مربيت غالي، الدكتور سيد شكرى.

وهذه هي الوزارة الرابعة التي تألفت بعد حريق القاهرة، أى أنه قد تعاقبت علي البلاد أربع وزارت في ستة أشهر، وهذا يدلك على مبلغ الفوضي وعدم الاستقرار في الحكم في هذه الفترة العصيبة من تاريخ مصر.

وقد كان تأليف الهلالي وزارته الثانية مثار دهشة الرأى العام، وعلى الأخص دهشة أصدقائه وعارفيه، فإذا كان قد استقر رأيه على الاستقالة من وزارته الأولين ففيم يقبل العودة إلي الوزارة؟ وإذا كانت عيوب الملك فاروق وطريقة معاملته لرؤساء الوزارات والوزراء هي التي حملته على استقالته الأولي، فهل تغيرت هذه العيوب وتبدلت هذه المعاملة؟ الواقع أن الأوضاع هي هي، ونزوات الملك هي هي، وعيوبه ومساوئه هي هي، وأن تدخل فاروق في شئون الحكم قد بدأ جلياً في تاليف هذه الوزارة بالذات، فإنه هو الذى فرض صهر إسماعيل شيرين وزيراً للحربية، ليكون أداته في السيطرة على الجيش، وفي الوقت الذى قويت فيه حركات الضباط الأحرار واشتدت أزمة الجيش وكانت تنذر بأن تتحول إلي ثورة، وقد تحولت فعلاً إلي الثورة التي شبت غداة تأليف هذه الوزارة.

وفي الحق أن في تعيين إسماعيل شيرين وزيراً للحربية امتهاناً لكرامة ضباط الجيش، وعلى أنه حميد الأخلاق، فهو شاب لم يدخل الكلية الحربية، ولم يتخرج منها، بل جعله الملك ضابطاً لمجرد مصاهرته له، ورقاه إلى ربتة قائمقام، فكان تعيينه وزيراً للحربية مظهراً لتمادى الملك في امتهان كرامة الجيش.

وقد كان عجيباً حقاً أن يقبل الهلالي هذا الوضع، على حين أنه يعلم بأن حسين سرى قد استقال لأنه لم يشأ أن يساير الملك في إغضاب الجيش، فكيف رضي الهلالي أن يعود إلي الوزارة ويساهم في امتهان كرامة الجيش وضباطه إلي هذا الحد، ويقبل ما رفضه حسين سرى وأدى إلي استقالته؟.

لا مراء في أن الهلالي قد أخطأ خطأ كبيراً جسيماً في قبوله الوزارة في هذه الظروف والملابسات.

ولقد عاجلتها ثورة الجيش في ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، فأطاحت بها قبل مضي ثماني عشرة ساعة على تشكيلها.

وبشبوب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ طويت صفحة الماضي، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ كفاح الشعب ونضاله في سبيل تحقيق أهدافه.